ليست حربا

قصف قوات الاحتلال مناطق متفرقة من القطاع وشملت منزلا في شارع النصر غرب غزة ومجموعة من المواطنين قرب مفترق شارع (5) في منطقة المواصي غرب خان يونس. وقصفت مدفعية الاحتلال المناطق الشرقية لمدينة خان يونس ومناطق غرب مدينة رفح، فيما سمعت أصوات انفجارات متتالية ناجمة عن عمليات نسف نفذها جيش الاحتلال لمبان سكنية في حي التفاح شمال شرق غزة.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 72,773 شهيدا، و172,723 مصابين، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وأفادت بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية شهيدا، و16 إصابة. وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 881، وإجمالي الإصابات إلى 2,621، فيما جرى انتشال 776 جثمانا. وأوضحت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

وأصيب عدد من المواطنين بالاختناق، جراء إطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز السام المسيل للدموع خلال اقتحام بلدة الجيب شمال غرب القدس المحتلة.

واعتقلت قوات الاحتلال 36 مواطنا على الأقل من الضفة بينهم 20 خلال عدوان واسع على حزما شرق القدس المحتلة حيث اغلقت الحواجز العسكرية المحيطة بالبلدة، ومنعت الدخول إليها أو الخروج منها، اضافة الى اغلاق طرق فرعية بالسواتر الترابية، وأخطرت بهدم عدد من المنازل والمنشآت في البلدة شملت 7 منازل سكنية، و4 منشآت، وأبعدت طفلا عن المسجد الأقصى المبارك.

وهدمت قوات الاحتلال مصنعا للإسمنت في قرية خربثا بني حارث غرب رام الله تعود ملكيته لعائلة شماسنة، وثلاثة بركسات وأتلفت أعلافا، وأصابت عددا من رؤوس الأغنام في قرية الرشايدة شرق بيت لحم. كما هدمت منشآت سكنية وحظائر حيوانات في عين الحلوة بالأغوار الشمالية، وأخطرت بوقف العمل في منشآت اخرى، وأغلقت منطقة التل في بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

وصعدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها في البلدة القديمة بمدينة الخليل؛ عبر نصب بوابة حديدية جديدة عند مدخل «باب البلدية القديمة» في منطقة عين العسكر، وإقامة برج عسكري فوق مبنى البلدية التاريخي.

وتشكل المنطقة مدخلا رئيسا مؤديا إلى الحرم الإبراهيمي الشريف، وأحياء البلدة القديمة وحاراتها، في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال فرض مزيد من القيود والخناق على السكان والمواطنين، وخنق الحياة ضمن سياسة تستهدف تفريغ البلدة القديمة لصالح التوسع الاستيطاني المتزايد داخلها.

واعتبر مواطنون في أحاديث مع «الحياة الجديدة» الاعتداء الجديد بأنه يشكل استمرارا للتغول الاستيطاني في البلدة القديمة، وأن من شأن هذه البوابة الحديدية مضاعفة القيود المفروضة على التنقل، وفرض مزيد من المعاناة على من تبقى من السكان والتجار، خاصة مع وجود بوابات وحواجز أخرى في محيط المناطق المحاصرة، منها البوابة المقامة قرب شارع مدرسة أسامة بن منقذ المستولى عليها.

وأصيبت مواطنة برضوض، مساء أمس، بعد اعتداء مستوطنين على مركبتها جنوب نابلس، على الطريق القريبة من مستوطنة «يتسهار»، ما تسبب لها بحادث سير. وأفادت مصادر لـ»وفا»، بأن عددا من المستوطنين اعتدوا على مركبة المواطنة مارلين عواد وهي من سكان بلدة عورتا، على طريق «يتسهار»، ما تسبب لها بحادث سير أصيبت على إثره برضوض، وتم نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

كما أصيب مواطن ونجله برضوض، مساء أمس، بعد اعتداء مستوطنين عليهما بالضرب في ياصيد شمال نابلس. وأفادت مراسلة «وفا» بأن مجموعة من المستوطنين اقتحمت القرية، واعتدت على المواطن سامح سماره ونجله بالضرب، ما أدى إلى إصابتهما برضوض.

واعتدى مستوطنون على منازل المواطنين في منطقة المسعودية شمال غرب نابلس وأطلقوا الرصاص الحي باتجاهها، فيما سرق آخرون مواد بناء تعود لمواطنين من سهل بلدة ترمسعيا شمال رام الله. واقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى المبارك برفقة رئيس لجنة الأمن القومي في الكنيست الاحتلال تسفيكا فوغل وأدوا طقوسا تلمودية واستفزازية، تحت حماية شرطة الاحتلال.

وأقرت حكومة الاحتلال أمس خطة واسعة، بقيمة ربع مليار شيقل، للاستيلاء على مواقع تزعم أنها «أثرية» في عدة مواقع بالضفة المحتلة.

ويتيح هذا الإجراء للاحتلال الادعاء بأن أي منطقة يسعى للاستيلاء عليها، بأنها أثرية، وأن يعمد إلى استخدام غطاء «الآثار والتراث»، لدفع مخطط ضم الضفة.

وأشار بيان صدر عن مكتب رئيس حكومة الاحتلال، ووزارات المالية، والسياحة، و»التراث»، والاستيطان التابعة لها، إلى أن الخطة «غير مسبوقة».

وذكر البيان أن حكومة الاحتلال أقرت أمس خطة واسعة النطاق بقيمة 250 مليون شيقل، للاستيلاء على الأراضي تحت ذريعة إنقاذ وحفظ وتطوير المواقع التراثية والأثرية في الضفة المحتلة، ووادي الأردن، وبرية الخليل، وتيسير الوصول إليها.

وأشار إلى أنه سيتم الدفع بخطة متعددة السنوات، لما يسمى بإنشاء وتطوير البنية التحتية السياحية العامة في المنطقة، بتكلفة تصل إلى عشرات الملايين من الشواقل، وتحويلها إلى «مراكز جذب سياحي رئيسية في إسرائيل».

خسائر مليونية

وبدأت فعليا في التدمير دون أي سابق إنذار.

يقول شماسنة بنبرة يملؤها القهر: «كنا نسير في إجراءات ومعنا محام يتابع الملف، لكنهم باغتونا. لم يسمح جنود الاحتلال لأصحاب المصنع حتى بسحب المعدات الثقيلة أو مولدات الكهرباء؛ وتعمدوا الهدم فوق كل شيء.

وتظهر الصور الملتقطة من الموقع صوامع الإسمنت الشاهقة وهي تقف وحيدة وسط ساحة واسعة من الركام، بينما يسير العمال بين الحجارة المحطمة، في مشهد يجسد حجم الدمار الذي طال البنية التحتية للمكان.

لقمة عيش «مغمسة بالتراب»

خلف كل حجر محطم في المصنع، هناك قصة عامل فقد مصدر رزقه.

عبد القادر انجاص، الذي أمضى خمس سنوات في العمل يتحدث عن المصنع بوصفه «شريان الحياة» للقرية.

لم يتوقف الأثر عند العمال المباشرين فحسب، بل امتد ليطال المقاولين البسطاء وأصحاب الورش الصغيرة الذين كانوا يعتمدون كليا على إنتاج هذا المصنع لتوفير لقمة العيش لعائلاتهم في ظل ظروف الحرب القاسية.

يتذكر انجاص لحظة الهدم قائلا: «منع جنود الاحتلال المواطنين من الحضور، وأطلقوا قنابل الغاز والصوت والرصاص الحي لتفريقنا وبدأوا في الهدم».

ويضيف: «ما جرى هو سياسة تجويع وترهيب تهدف لاقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه».

مخطط التهجير.. ما وراء الهدم

لا يبدو أن المصنع كان الهدف الوحيد؛ فعملية الهدم تأتي ضمن مخطط استيطاني أوسع يهدد الوجود الفلسطيني في المنطقة.

وحسب محمود ابراهيم- نائب رئيس المجلس القروي، فإن نحو 10 منازل مأهولة تقع خلف المصنع تلقت أوامر بالإخلاء، بالتزامن مع تحركات للمستوطنين بهدف السيطرة على المنطقة وفتح شارع يربطها بالمستوطنات المجاورة.

ويصف إبراهيم، ما يحدث بأنه انعكاس لـ»سياسة سموتريتش» الهادفة إلى التهجير القسري؛ حيث بات مجرد السير في المنطقة يعرض المواطنين للمضايقات والترهيب. مضيفا إلى أن هذه الضغوط تزايدت بعد إقامة بؤرة استيطانية على جبل الريسان غرب القرية.

ولفت الى أن عملية الهدم ليست إلا جزءا من مخطط استيطاني يهدف لإفراغ المنطقة.

في غياب نتنياهو

كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير جيشه يسرائيل كاتس، ووزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وعضو الكنيست أرييه درعي. وقدم 13 مقترحا لحل الكنيست من طرف رئيس الائتلاف الحكومي أوفير كاتس وأعضاء كنيست من معظم كتل المعارضة، وذلك في محاولة من كل طرف للسيطرة على مجريات العملية. وفي ساعات صباح أمس تبين أن الأحزاب الحريدية ستنضم إلى المعارضة وستمنح أغلبية لمشروع قانون «كاحول لافان» إلى جانب مشروع الائتلاف بهدف ضمان سيطرتها على مسار الإجراءات.

ووفقا لموقع «عرب 48»، فانه في ظل الأزمة بين الأحزاب الحريدية والائتلاف على خلفية قانون الإعفاء من التجنيد، طرحت إمكانية تبكير الانتخابات إلى 1 أيلول/ سبتمبر أو 15 أيلول/ سبتمبر. ويرى الحريديون أنهم قد يحققون إنجازا أكبر في الانتخابات إذا جرت في الشهر المذكور نظرا إلى مناسباتهم الدينية وقبيل رأس السنة العبرية.

كما يطرح 27 تشرين الأول/ أكتوبر موعدا إضافيا محتملا لإجراء الانتخابات، وهو الموعد الأصلي الذي كان مقررا لها. وفي ظل الحرب على إيران التي لم تنته فعليا، إلى جانب الأوضاع الأمنية عموما، والتشريعات التي لم تستكمل في الكنيست، والتعيينات التي لم يتم المصادقة عليها بعد، فإن الحكومة تفضل إجراء الانتخابات في موعد أبعد قدر الإمكان.

الشيخ يبحث

على الصعيدين المحلي والدولي.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، فيما أعرب الشيخ عن شكره لدعم الحكومة الألمانية لشعبنا الفلسطيني، ودعمها لوكالة «الأونروا».

كما ناقش الجانبان آخر المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، بما فيها انتخابات البلديات ومؤتمر حركة فتح الثامن، والقرار الذي اتخذ في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعقد الانتخابات العامة، واستعرض اللقاء الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية وسياساتها المتخذة في قطاع غزة، من منع إدخال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، والخطر الناجم عن عنف المستوطنين والاقتحامات بالضفة الغربية، واحتجاز أموال المقاصة وغيرها من الإجراءات، التي تنذر بانهيار السلطة الوطنية الفلسطينية.

وجاء ذلك بحضور عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ليلى غنام، ومستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي.

الرئيس يتلقى

جديدين. وثمن العريضي الجهود الكبيرة التي بذلت لإنجاح المؤتمر، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر فيها القضية الفلسطينية.

وتطرق الاتصال إلى الأوضاع العامة في المنطقة، والعلاقات الأخوية التي تجمع بين البلدين الشقيقين.

مصطفى يحذر

وموقفها الثابت الداعم لحل الدولتين، والرافض للخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب.

وقال رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي، ورئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن قرار سلطات الاحتلال بإخلاء الخان الأحمر، هو إعلان حرب على الوجود الفلسطيني وخطوة جديدة في مشروع الضم والاستعمار.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها الوزيران التميمي وشعبان، يرافقهما نائب رئيس سلطة الأراضي سامر عودي، ووفد من موظفيها، ومن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، قرية الخان الأحمر شرق القدس، وذلك تأكيدا لدعم صمود المواطنين في ظل التهديدات والإجراءات الإسرائيلية المتواصلة الرامية إلى تهجير السكان وإخلاء التجمع.

وكان في استقبال الوفد رئيس المجلس القروي في الخان الأحمر عيد خميس، حيث جرى الاستماع إلى احتياجات المواطنين والتحديات التي يواجهها التجمع، خاصة في ظل تصاعد الإجراءات الاحتلالية والضغوط الهادفة إلى تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين.

وخلال الزيارة، وفق بيان لسلطة الأراضي والهيئة، جرت مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء أكد خلالها دعم الحكومة الكامل لأهالي الخان الأحمر، وحرصها على توفير كافة المتطلبات اللازمة لتعزيز صمود المواطنين وثباتهم في أراضيهم، ومواصلة الجهود السياسية والقانونية لمواجهة مخططات التهجير القسري.

وأكد التميمي أن ما يتعرض له الخان الأحمر يمثل استهدافا مباشرا للوجود الفلسطيني في محيط القدس، ومحاولة لفرض وقائع استعمارية جديدة على الأرض من خلال التهجير القسري والتوسع الاستيطاني، مشددا على أن حماية التجمعات الفلسطينية وتعزيز صمود المواطنين في أراضيهم يشكل أولوية وطنية ومسؤولية جماعية لكافة المؤسسات الرسمية.

وأشار التميمي إلى أن سلطة الأراضي تواصل عملها في حماية الأرض الفلسطينية وتثبيت الحقوق العقارية، خاصة في المناطق المستهدفة من الاحتلال، مؤكدا أن صمود أهالي الخان الأحمر على أرضهم يشكل رسالة وطنية مهمة في مواجهة مشاريع الاقتلاع والتهجير، وأن كافة المحاولات الرامية إلى تفريغ المنطقة من سكانها لن تنجح في كسر إرادة المواطنين أو فرض واقع جديد بالقوة.

ودعا التميمي إلى تدخل عاجل من قبل المنظومة الدولية لوقف هذه الجريمة التي تأتي ضمن مسلسل الجرائم اليومية التي يرتكبها الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني وأرضه، مطالبا ممثلي الدول والمنظمات الدولية بزيارة الخان الأحمر والاطلاع ميدانيا على حجم الانتهاكات والمخاطر التي تهدد السكان، والوقوف في وجه المشروع الاحتلالي الاستيطاني الذي يستهدف الوجود الفلسطيني في المنطقة.

من جانبه، قال شعبان إن استهداف الخان الأحمر ليس حدثا معزولا، بل يأتي ضمن مشروع استيطاني استراتيجي يهدف إلى فصل شمال الضفة عن جنوبها، والقضاء على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، مشددا على أن الخان الأحمر تحول إلى عنوان للصمود الفلسطيني وكسر مخططات الاقتلاع والتهجير.

ايران تدرس

وأعلنت طهران أنها تدرس ردا من واشنطن، مع استقبالها أمس وزير الداخلية الباكستاني محسن نقوي، وذلك للمرة الثانية في أقل من أسبوع.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي: «تلقينا وجهات نظر الجانب الأميركي وندرسها حاليا. حضور وزير الداخلية الباكستاني هو لتسهيل تبادل الرسائل مع الولايات المتحدة».

وبعدما كرر ترامب التهديد بضربات جديدة على ايران، أبقى الباب مفتوحا أمام الدبلوماسية.

وقال للصحفيين الأربعاء إن الولايات المتحدة في «المراحل النهائية» من المفاوضات مع إيران. وقال «إما أن نتوصل إلى اتفاق أو سنفعل أمورا سيئة بعض الشيء. لكن نأمل ألا تحدث». وأضاف ترامب «لست في عجلة من أمري.. أود أن أرى عددا قليلا من الناس يقتلون، بدلا من الكثير».

وحذر رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف الذي قاد وفد بلاده خلال جولة المباحثات التي جرت مع واشنطن في إسلام آباد في نيسان/أبريل، من أن واشنطن تعد العدة لاستئناف القتال.

وقال قاليباف في رسالة صوتية بثها الإعلام المحلي: «تحركات العدو، المعلنة والخفية، تظهر أنه لم يتخل، رغم الضغط الاقتصادي والسياسي، عن أهدافه العسكرية، ويسعى لبدء حرب جديدة».

وأضاف: «المتابعة الدقيقة للوضع في الولايات المتحدة تعزز احتمال أنهم ما زالوا يأملون في استسلام الأمة الإيرانية»، مشددا على أن طهران تعد «ردا قويا» على أي هجوم قد يستهدفها.

وأكدت اسرائيل جاهزيتها للحرب. وقال رئيس الأركان إيال زامير خلال اجتماع ضم قادة الوحدات العسكرية، وفق بيان صادر عن الجيش، إنه «في هذه اللحظة، الجيش الإسرائيلي في أعلى درجات التأهب ومستعد لأي تطور».

في المقابل، حضت السعودية إيران على التجاوب مع النافذة الدبلوماسية «لتجنب التداعيات الخطيرة للتصعيد»، شاكرة لترامب منحه «فرصة إضافية» للتوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب التي لم تسلم دول الخليج والشرق الأوسط من تداعياتها المباشرة، بينما طالت آثارها الاقتصادية معظم دول العالم.

«العليا الإسرائيلية»

موظفيها، أو وقف عملياتها.

واطلعت وكالة «فرانس برس» على القرار الذي صدر الثلاثاء عن طريق احد المحامين الموكلين في القضية.

وجاء في النص أن المحكمة قالت: «تم رفض الالتماسات، ويسمح للدولة بأن تطلب من المنظمات غير الحكومية تقديم معلومات تعريفية عن الموظفين كشرط للتسجيل والعمل بموجب الإجراء».

وكانت المنظمات، ومن بينها أطباء بلا حدود، وأوكسفام، والمجلس النروجي للاجئين، ومنظمة كير، أبلغت في 30 كانون الأول/ديسمبر 2025، بانتهاء تسجيلها في إسرائيل، ومنحت 60 يوما لتجديده عبر تقديم قوائم بأسماء موظفيها الفلسطينيين.

وإذا لم تمتثل، سيتوجب عليها وقف العمل في غزة والضفة، بما فيها القدس الشرقية، اعتبارا من الأول من آذار/مارس.

وبعد إلغاء تسجيلها في إسرائيل، قدمت المنظمات التماسها إلى المحكمة العليا عبر ائتلاف للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية (إيه آي دي أيه).

وقال المحامي يوتام بن هيلل الذي مثل المنظمات في القضية، إن الحكم «مخيب للآمال بشدة، لأنه يعكس مرة أخرى المكانة الهامشية الممنوحة للقانون الدولي داخل النظام القضائي الإسرائيلي».

وأضاف أن إسرائيل لا يمكنها قانونيا إجبار المنظمات على وقف عملها في الضفة الغربية وغزة إذا كانت تعمل بتصريح ومسجلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

لكن وحسب المحامي فإن غياب التسجيل الإسرائيلي يعني عدم تمكنها من تنسيق إدخال المساعدات والموظفين الأجانب مع السلطات الإسرائيلية التي تسيطر على جميع المعابر.

وأفادت منظمات، بينها أطباء بلا حدود، بأنها لا ترغب في تسليم قوائم موظفيها خشية على سلامتهم.

وقال رئيس بعثة أطباء بلا حدود في الأراضي الفلسطينية فيليبي ريبيرو، إن عمليات المنظمة ما زالت مستمرة في غزة. وأضاف «لدينا حاليا هامش محدود للعمل»، لكنه يخشى على مستقبل استمرار تزويد الإمدادات.

محكمة الاحتلال

الإبراهيمي، من خلال أمر استملاك أصدرته، ويقضي بالاستيلاء على ما مساحته 288 مترا من السقف المحدد للحرم.

ونددت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بقرار محكمة الاحتلال، الذي يقضي برد الالتماس، معتبرة أنه يشرعن جريمة الاستملاك والاستيلاء على الفضاء الجوي للحرم الإبراهيمي الشريف، بهدف تنفيذ مخطط تهويدي تحت مسمى «مشروع تسقيف الساحة الداخلية»، وهو ما يعد اعتداء صارخا على مكانة المسجد الدينية والتاريخية والقانونية.

وأكدت أن الحرم الإبراهيمي الشريف بكل ساحاته وأروقته وفضائه الجوي هو وقف إسلامي خالص وحق ديني وتاريخي للمسلمين وحدهم، ولا سيادة للاحتلال عليه، وأن الإدارة القانونية والتخطيطية والشرعية للمكان تقع حصريا تحت سلطة الأوقاف وبلدية الخليل بموجب القوانين الدولية.

وشددت الأوقاف على بطلان إجراءات الاستيلاء وسحب الصلاحيات، معبرة عن رفضها نفاذ أمر الاستيلاء العسكري، وكل ما ترتب عليه من سحب صلاحيات التنظيم والبناء من بلدية الخليل، لصالح ما تسمى «اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص» الإسرائيلية.

وحذرت من تغيير «الوضع القائم» وتدمير الآثار، ومن المخاطر الكارثية التي يحملها هذا المشروع، حيث يتعمد الاحتلال الاستبدال بالغطاء المؤقت، بناء وتغييرات هيكلية دائمة تغير الطابع الأثري والتاريخي للموقع المدرج على لائحة التراث العالمي لدى منظمة «اليونسكو».

وقالت: إن ادعاءات الاحتلال بأن المشروع لن يضر بالهيكل أو أنه يحافظ على الرؤية البصرية هي محض تزييف لواقع يهدف إلى محو الهوية الإسلامية والعربية لمدينة الخليل.

وقالت: إن مسار المحاكمة برمته، ورفض الاعتراضات الهندسية والقانونية المقدمة من خبراء الأوقاف والملتمسين، يثبتان مجددا أن منظومة القضاء لدى الاحتلال ما هي إلا أداة بيد الوزراء المتطرفين الذين صرحوا علنا بنيتهم سحب كل الصلاحيات في الحرم الإبراهيمي، وتمريرها إلى جهات إسرائيلية.

ودعت الوزارة جماهير شعبنا الأبي إلى تكثيف الرباط والوجود في الحرم الإبراهيمي الشريف، لإفشال هذا المخطط الاستعماري، مطالبة منظمة «اليونسكو» والمجتمع الدولي بالتدخل الفوري والعاجل لوقف هذا التعدي السافر على الإرث الإنساني والديني العالمي، ووقف سياسة فرض الأمر الواقع بقوة السلاح.

المتطرف بن غفير

الاحتلال، بعدما دفع عدد منهم ناشطة أرضا بعنف إثر هتافها أثناء مروره قربها «فلسطين حرة حرة».

وتعرض الناشطون للتنكيل على وقع النشيد الإسرائيلي.

ولقي الفيديو تنديدا دوليا خصوصا من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وتركيا وكندا والاتحاد الاوروبي. كما انتقده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية جدعون ساعر.

ونددت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني بتعامل إسرائيل مع ناشطي أسطول غزة، معتبرة أنه «غير مقبول».

وقالت في بيان «من غير المقبول أن يتعرض هؤلاء المحتجون، ومن بينهم العديد من المواطنين الإيطاليين، لهذه المعاملة التي تنتهك كرامة الإنسان».

وأعلنت فرنسا استدعاء السفير الإسرائيلي بسبب تصرفات «غير مقبولة» لوزير الأمن القومي. وكتب وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو في منشور على إكس «طلبت استدعاء السفير الإسرائيلي في فرنسا للإعراب عن استنكارنا والحصول على توضيحات».

وأعلن وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو استدعاء سفيرة إسرائيل بعد بث الفيديو. وأكد بريفو على منصة إكس وجود «مواطنين بلجيكيين بين المحتجزين. هذا الوضع غير مقبول». وأوضح أنه قرر استدعاء السفيرة الإسرائيلية «للتعبير عن استيائنا وطلب توضيحات». كما شدد على أن الوضع الإنساني في غزة لا يزال «كارثيا» ويتطلب «اهتماما كاملا من المجتمع الدولي».

واعتبر السفير الألماني شتيفن زايبرت أن تعامل بن غفير مع الناشطين «غير مقبول بتاتا». وكتب زايبرت في منشور على اكس «من الجيد أن نسمع أصوات إسرائيلية كثيرة، بما فيها صوت وزير الخارجية (جدعون ساعر)، تصف بكل وضوح تعامل الوزير بن غفير مع المحتجزين بما هو عليه فعلا، أي غير مقبول بتاتا وغير متماش مع القيم الأساسية لدولنا».

وانتقدت المفوضة الأوروبية حجة لحبيب بشدة معاملة إسرائيل للنشطاء المعتقلين، بعد نشر الفيديو. وقالت لحبيب في تعليق على المقطع عبر منصة إكس «شاهدوا هذا الفيديو. هؤلاء ليسوا مجرمين، بل ناشطون يحاولون توصيل الخبز للجياع». وأضافت المفوضة الأوروبية للمساواة والتأهب وإدارة الأزمات ان «النشاط السلمي وحرية التجمع من الحقوق الأساسية»، مشددة على وجوب «حماية المدنيين. يجب احترام القانون الدولي الإنساني. لا يجوز معاقبة أي شخص لدفاعه عن الإنسانية».

كما انتقدت تركيا «العقلية الهمجية» للحكومة الإسرائيلية. وقالت وزارة الخارجية إن بن غفير «أظهر مرة أخرى للعالم بشكل علني العقلية العنيفة والهجمية لحكومة نتنياهو».

«الإسراع في ترحيلهم»

كذلك، انتقد نتنياهو تصرف بن غفير، مع تأكيده في الوقت عينه وجوب الإسراع في ترحيل الناشطين.

وقال نتنياهو في بيان: «الطريقة التي تعامل بها الوزير بن غفير مع ناشطي الأسطول لا تنسجم مع قيم إسرائيل ومعاييرها. وقد أوعزت إلى الجهات المعنية بترحيل المحرضين (الناشطين) في أسرع وقت ممكن».

أما ساعر فاعتبر أن تصرف بن غفير يمثل «استعراضا مخزيا».

وفي منشور له على منصة إكس، خاطب وزير الخارجية زميله وزير الأمن القومي قائلا: «لقد تسببت عمدا في الإضرار بدولة إسرائيل من خلال هذا الاستعراض المخزي، وليست المرة الأولى، لقد أفسدت جهودا كبيرة ومهنية وناجحة بذلها الكثيرون، من جنود الجيش الإسرائيلي إلى موظفي وزارة الخارجية وغيرهم. لا، أنت لست وجه إسرائيل».

وانتقد السفير الأميركي في إسرائيل مايك هاكابي «الأفعال المشينة» للوزير بن غفير. وقال هاكابي عبر منصة إكس: «استنكار وإدانة بالإجماع من كبار المسؤولين الإسرائيليين.. بسبب الأعمال المشينة التي قام بها (إيتمار) بن غفير. لقد كان الأسطول مناورة غبية، لكن بن غفير خان كرامة أمته».

عدم التراجع

ورغم الانتقادات، لم يتراجع بن غفير المعروف بمواقفه المتشددة وخطواته المثيرة للجدل، عما قام به.

وقال لاحقا من الكنيست: «أنا فخور لكوني الوزير المسؤول عن الجهات التي عملت اليوم ضد من أيدوا الإرهاب». وأضاف «نعم، ستكون هناك صور مختلفة لا تحظى بإعجاب جدعون ساعر، لكنني أعتقد أنها تمثل مصدر فخر كبير».

وقال مركز «عدالة» الذي ينشط داخل اراضي الـ48 في بيان «في أعقاب اعتراض الجيش الإسرائيلي لسفن ائتلاف أسطول الحرية (FFC) وأسطول الصمود العالمي (GSF) في المياه الدولية، نقل قسرا إلى ميناء أسدود عشرات المشاركين والمشاركات في الأسطولين، بينهم متضامنون دوليون، ومدافعون ومدافعات عن حقوق الإنسان، وطواقم طبية، وصحفيون وصحفيات». وانتقد المركز سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ورأى أن الدولة العبرية «تطبق سياسة إجرامية من التنكيل والإذلال ضد ناشطين يسعون لمواجهة الجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني».

وأضاف أن هؤلاء «أبحروا باتجاه غزة لتقديم مساعدات إنسانية والتحدي للحصار غير القانوني، وتم اختطافهم بالقوة من المياه الدولية ونقلهم إلى الأراضي الإسرائيلية ضد إرادتهم بالكامل».

وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الإندونيسية أمس، إن تسعة من مواطنيها «تم الإبلاغ عن اعتقالهم جميعا من قبل إسرائيل». وقال المنظمون إن الأسطول ضم أيضا 15 مواطنا إيرلنديا، بينهم مارغريت كونولي، شقيقة الرئيسة كاثرين كونولي.

«هيومن رايتس»:

الأمن بشأن تقريره الصادر حديثا، المتمحور حول التقدم الذي أنجزه المجلس خلال 6 أشهر في مساعي تنفيذ خطة إنهاء الحرب».

وأضافت: «قتلت الهجمات الإسرائيلية المستمرة ما لا يقل عن 856 فلسطينيا وأصابت 2,463 آخرين، بحسب مصادر طبية في غزة، منذ إبرام اتفاق وقف إطلاق النار.

وقالت إن: «حجم المساعدات لا يزال أقل بكثير من المستويات المطلوبة، كما أن مسارات الوصول الإنسانية تعرضت للعرقلة مرارا»، مضيفة أن «التوسع السريع في إيصال المساعدات وحمايتها محوري» في الخطة الشاملة لإنهاء الحرب في غزة». وقال نائب مديرة الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش» آدم كوغل: «كان من المفترض أن تجلب الخطة انفراجا، لكن الفلسطينيين في غزة ما زالوا جياعا ومحرومين من الرعاية الطبية، ولا يزال المدنيون يُقتلون». وأضاف مستندا إلى تقديرات منظمة الصحة العالمية أن «أكثر من 43 ألف شخص تعرضوا لإصابات غيرت حياتهم، ربعهم أطفال، ويحتاج أكثر من 50 ألفا إلى رعاية تأهيلية طويلة الأمد، ولا يعمل أي مرفق تأهيلي بشكل كامل». وقالت المنظمة أيضا «إن التأخير الإسرائيلي في الموافقة على المعدات الجراحية المتخصصة يحد من الرعاية المعقدة، وإن ٪46 من الأدوية الأساسية نفدت من المخزون».

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر